جامعة الفيوم
كلية التربية
قسم التربية المقارنة

حوكمة الجامعات المصرية وسبل تعزيزها على ضوء ممارسات الجامعة الأفتراضية الفنلندية.

(ضمن متطلبات الحصول علي درجة
دكتور الفلسفة في التربية تخصص التربية المقارنة)

إعداد
عزة نادى عبد الظاهر عبد الباقي
مدرس مساعد بقسم التربية المقارنة
كلية التربية –جامعة الفيوم

إشــراف

أ.د/ فاطمة محمد السيد علي
أستاذ ورئيس قسم التربية المقارنة المتفرغ
كلية التربية – جامعة الفيوم.
(رحمها الله)

أ. د/ مراد صالح مراد زيدان
أستاذ أصول التربية ووكيل
الكلية لشئون التعليم والطلاب
كلية التربية –جامعة الفيوم

د/ هدى معوض عبد الفتاح
مدرس بقسم التربية المقارنة
كلية التربية – جامعة الفيوم

حوكمة الجامعات المصرية وسبل تعزيزها على ضوء ممارسات الجامعة الأفتراضية الفنلندية.

الملخص باللغة العربية

انتقل مفهوم حوكمة الشركات إلى الجامعات وظهر مفهوم حوكمة الجامعات في الآونة الأخيرة نظرًا لما تسهم به الجامعات في معظم دول العالم في التنمية من مختلف جوانبها؛ الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والسياسية والصحية وغيرها، وهي جزء مهم وحيوي من المجتمع العام، كما أن لها علاقاتها التبادلية مع هذا المجتمع.

ويعد إرساء قواعد الحوكمة في إدارة شؤون الجامعات مع ترك مساحة لكل جامعة لتبني سمعتها من خلال أدائها ومعاييرها الخاصة أمرًا هامًا من شأنه الارتقاء بالنظامين التعليمي والإداري في الجامعة إلى مستويات أفضل، وتحتاج حوكمة الجامعات إلى إدارة التغير أكثر من التغيير نفسه لأن كثيراً من المتطلبات ليست بحاجة إلى تعديل التشريعات القانونية بل تحتاج إلى تفعيل ما هو موجود وتطبيقها بشفافية وذلك ضمن سياسة تعظيم الانجاز وتوسيع باب المساءلة، ومراقبة الأداء للسير في إصلاح التعليم الجامعي، بمنهج رشيد تكون الواقعية من مقوماته، والرؤية المستقبلية من مستلزماته.

ومن هذا المنطلقتمثلت مشكلة الدراسة الحالية في السؤال الرئيسي التالي"**ما سبل تعزيز الحوكمة بالجامعات المصرية على ضوء ممارسات الجامعة الأفتراضية الفنلندية** ؟"وتفرع من هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما المقصود بحوكمة الجامعات ، مراحل تطبيقها، وما معوقات تطبيقها؟

٢- ما الممارسات التي أتبعتها الجامعة الأفتراضية الفنلندية لتطبيق الحوكمة الجامعية؟

٣- ما واقع حوكمة الجامعات المصرية وما المعوقات التي تواجه تطبيقها؟

٤- ما سبل تعزيز الحوكمة بالجامعات المصرية على ضوء ممارسات الجامعة الأفتراضية الفنلنديةوبما يتناسب مع واقع وإمكانيات المجتمع المصرى؟

ومن ثم تمثلت أهداف الدراسةفى :

١- عرض لمفهوم حوكمة الجامعات ومراحل ومعوقات تطبيقها.

٢- عرض وتحليل لأهم الممارسات التى تتبعها الجامعة الأفتراضية الفنلندية في مجال الحوكمة الجامعية .

٣- الوقوف على واقع حوكمة الجامعات المصرية وما المعوقات التي تواجه تطبيقها.

٤- تقديم توصيات من شأنها تعزيز الحوكمة الجامعات المصرية والأرتقاء بها وبمايتناسب وظروف المجتمع المصري.

وانطلقت أهمية الدراسة أهمية مفهوم حوكمة الجامعات الذي يُعبّر عن الكيفية التى تُدار بها الجامعة،وتُراقب من جميع الأطراف ذات العلاقة بالجامعة،وبالتالي فهي تُعد بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة إدارة الجامعة في الإفادة من إمكانياتها ومواردها لضمان جودة مخرجاتها.

- وتمثلت أهمية الدراسة في عرضها لخبرة وممارسات الجامعة الأفتراضية الفنلندية في مجال الحوكمة الجامعية محاوله الأستفادة من هذه الممارسات لبناء نظام مميز لحوكمة الجامعات المصرية.

وتمثلت حدود الدراسة في اختيار الجامعة الأفتراضية الفنلندية كنموذج للجامعات في عصر اقتصاد المعرفة وكون فنلنداتولىالتعليممكانةهامةوتمتلكإستراتيجيةقوميةفيتطوير نظامالتعليمالفنلندي وقد جعلها ذلك على رأس دول العالم في قوائم التصنيفات الخاصة بالتعليم وجودته.

وقد استخدمت الدراسة لذلك المنهج المقارن بمدخليه الوصفي والتحليلي.

وقد انتهت الدراسة باقتراح مجموعة من التوصيات والآليات التى من شأنها تعزيز الحوكمة بالجامعات المصرية وفى ضوء الاستفادة من خبرة الجامعة الأفتراضية الفنلندية:

- للحكومة المصرية أن تضع إطارا قانونيا واحدا للتعليم العالي يغطي جميع القطاعات: الجامعات الحكومية، والمعاهد الفنية، والمؤسسات الخاصة: (الهادفة للربح وغير الهادفة للربح). وينبغي أن يوفر هذا الإطار القانوني ما يلي:
- إنشاء مجلس أعلى جديد للتعليم العالي يضطلع بمسؤولية توجيه المسار المقبل لنظام التعليم العالي بكامله وإتاحة الفرصة أمام المؤسسات الحكومية لكي تصبح شركات حكومية أكثر استقلالا ومتمتعة بالإدارة الذاتية ووضع تعريف للمؤسسات الخاصة "غير الهادفة للربح".
- ويمكن النظر في إنشاء مجلس أعلى واحد للتعليم العالي يشترك في رئاسته وزير التعليم العالي ووزارة الدولة للبحث العلمي، وينبغي أن يكون المجلس الأعلى للجامعات هو الهيئة صاحبة السلطة العليا في التخطيط والتنسيق وتقديم خدمات المعلومات في مجال التعليم العالي في مصر، ويمكن أن يضطلع المجلس الأعلى الجديد للتعليم العالي بالمسؤولية عن نطاق من المهام المتعلقة بتحقيق الاستجابة والاتساق والاستدامة في نظام التعليم العالي في مصر. ومن المتوقع أن تتضمن هذه المهام: التخطيط الاستراتيجي، وجمع المعلومات، وتحليلها، وإعداد التقارير بشأنها، وإدارة برامج التمويل، بما فيها المنح الدراسية والقروض المقدمة إلى الطلاب، وصناديق الاستثمار الاستراتيجية المتفقة مع الأولويات الوطنية، وتقديم المشورة إلى الوزير بشأن إنشاء المؤسسات وفروع المؤسسات الجديدة وطرائق التمويل المؤسسي وما يتصل بذلك من إعداد تقارير المحاسبة.
- على أن تتضمن عضوية المجلس الأعلى للتعليم العالي أشخاصا ثبتت قدرتهم على تقديم مساهمات كبيرة في التعليم العالي، وقادة الأعمال التجارية، وقادة المجتمعات المحلية، وممثلين عن الجامعات الحكومية، والجامعات الخاصة، والمعاهد الفنية، ومعاهدة التدريب المهني، والمدارس الثانوية. ويمكن أن يشارك على أساس غير رسمي عدد صغير من كبار المسئولين الذين يضطلعون بمسؤوليات مباشرة تتصل بإستراتيجية التعليم العالي في مصر.
- تحمل القيادة الجامعية للمسؤولية عن فعالية وكفاءة أداء رسالة المؤسسة وسلطة إعداد البرامج الأكاديمية أو وقف العمل بها (في إطار من الجودة والمساءلة).
- ضرورة إصدار أنظمة وقوانين واضحة، وصارمة قابلة للتطبيق، خاصة فيما يتعلق بالشفافية والمساءلة والنزاهة.
- مراجعة أنظمة ومفاهيم الحوكمة ومدى تطبيقها، ونتائجها سنوياً من أجل تعديل البنود البالية والتي عفا عليها الزمن ووضع أنظمة تتماشى مع وضع الجامعة ومتطلبات الطلبة والموظفين بوضوح.
- تكوين لجان مختصة للمراقبة والفحص المستمر لتحديد مدى تطبيق الأنظمة والقوانين.

- تكوين مجموعات حماية تدخل سريع غير معروفة للمجتمع الداخلي والخارجي يكون هدفها مصلحة الجامعة وليس التجسس على المجتمع المستهدف.